البطالة وآثارها الاجتماعية على الشباب في المجتمع الليبي

دراسة سوسيولوجية في مدينة ترهونة

محمد عمر سالم معيتيق

كلية التربية جامعة الزيتونة

مقدمة :-

يشير موضوع البطالة إلى وصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه، وتعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.

تتفاقم مشكلة البطالة في المجتمع الليبي حيث يقدر باحثون أن نسبة الشباب العاطلين عن العمل تصل إلى نسب عالية، وأن تنامي معدل البطالة يرجع إلى اسباب متداخلة حيث إن الاقتصاد الليبي يواجه صعوبات كبيرة في توفير فرص العمل وغياب البيئة الاستثمارية وخاصة بعد الأحداث السياسية لسنة 2011.

وتكتسب ظاهرة البطالة اليوم أوضاعاً سلبية تزيد من خطورة هذه المشكلة وآثارها المحتملة، وتتمثل أهم تلك الأبعاد في تفاقم مشكلة البطالة بصورة مستمرة مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل و الطلب عليه، خاصة و أن البطالة قد دخلت في جميع المجتمعات ومنها المجتمع الليبي مرحلة جديدة تختلف تماماً عما كانت علية في السابق مثل البطالة الدورية والبطالة المقنعة وما إلى غير ذلك من أشكال البطالة . أما الأن فأصبحت ترتبط سياسات الاستخدام والتنمية ومخرجات التعلم ومدى قدرة سوق العمل على استيعاب الأيدي العاملة المحلية وتوظيفها.

وقد أصبحت البطالة اليوم مشكلة هيكلية بنائية، فعلى الرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي، إلاّ أن البطالة تتفاقم بصورة مطردة ومستمرة ، ومما يزيد من خطورة هذا الوضع عجز الحكومات عن مواجهة هذه المشكلة بصورة فعالة.

وبناءً على ما سبق فإن المحور الأساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي، أي ما هو تصور الشباب لمشكلة البطالة من حيث مسبباتها وعلاجها ؟، وما هو تأثير البطالة على قضية الانتماء للمجتمع؟ وما تأثير البطالة على إشباع حاجات الشباب الأساسية؟ وكيف يكون لها أثر بالغ على قضاء وقت الفراغ لدى الشباب وكيفية الاستفادة منه؟.

فهذه المشكلة تحتاج إلى دراسات علمية للتعرف على أسبابها وآثارها وأهم الحلول والاستراتيجيات للحد منها.

مشكلة الدراسة :-

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الليبي تؤثر تأثيراً بالغاً في زيادة معدلات البطالة وبالذات بين الشباب، حيث إن البطالة أصبحت قضية معقدة وطويلة المدى، فعلى الرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي إلا أن ظاهرة البطالة تتفاقم سنة بعد أخرى في غمار عملية التحول الذي يستهدف في هذا المضمار، يعني أن التزايد المستمر في أعداد العاطلين لا يمثل فقط إهداراً في عنصر العمل البشري فقط ؛ ولكنه يتمثل أيضاً في الآثار الاجتماعية التي ترافق حالة العاطل، حيث إن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من معاناة تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات والخمور، وممارسة العنف والجريمة والسرقة ، كما تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة لدى العاطلين عن العمل، كما تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، و تؤدي إلى التطرف وقلة الانتماء لدى الشباب في المجتمع، فتتمحور مشكلة الدراسة في الآثار الاجتماعية لمظاهره البطالة على الشباب.

تساؤلات الدراسة :-

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي: ماهي الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي ، وتتفرع منه التساؤلات الآتية :-

- ما أسباب بطالة الشباب في المجتمع الليبي ؟ وما هي سبل علاجها ؟
- ما الآثار المترتبة على بطالة الشباب ؟ وما علاقتها بقضية الانتماء للمجتمع ؟
- كيف تؤثر البطالة على قضية وقت الفراغ لدى الشباب وكيفية الاستفادة منه ؟

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى تحليل هذه الظاهرة تحليلاً شمولياً من ناحية مسبباتها وعوامل انتشارها المتنوعة

وانعكاساتها المتعددة على الشباب في المجتمع الليبي ، وبالتالي تحديد الأساليب والمعالجات العلمية التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة :-

إن ظاهرة البطالة هي مشكلة اقتصادية واجتماعية لها آثارها على الفرد والمجتمع؛ فيجب التصدي لها، ومعرفة أسبابها، وإيجاد المعالجات والحلول الكفيلة للحد منها؛ وذلك لأن إهمالها يؤثر في المجتمع بجميع فئاته، ويزيد من فجوة التأخر الاقتصادي بين المجتمعات، فعليه في ظل ما يتم التوصل إليه من نتائج يمكن صياغة برامج وإعداد خطط على أساس علمي يساعد على الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال معالجة قضية البحث، ومن خلال السياق التحليلي لعناصر البحث سوف نتناول في البداية التعريف الاجرائي لمفهوم البطالة، ومفهوم الشباب، والمفاهيم المرتبطة بهم، وايضاً توضيح الحجم الفعلي لمشكلة البطالة في المجتمع الليبي، والعوامل التي أدت إلى بروزها وتطورها في الفترة الأخيرة.

مفهوم البطالة :-

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه. (مصطفى خلف: 2009، ص292)

وتعرف البطالة بشكل عام بوصفها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل؛ ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسب.

وبناءً على هذه التعريفات فإن الفرد لا يمكن أن يكون عاطلاً عن العمل إلا بعد الوصول إلى سن معينة يمكن أن يعمل عندها، وأيضاً هناك بعض الأفراد القادرين على العمل؛ ولكنهم لا يبحثون عنه. حيث تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها كل إنسان قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد؛ ولكن لا يجده. (منظمة العمل الدولية: 2003، ص10)

وبالنظر إلى مفهوم البطالة لدى بعض المتخصصين من رجال الاقتصاد والاجتماع فأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً، ووفقاً لذلك يوجد بعدان للبطالة، حيث يتمثل البعد الأول في عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، بينما يتمثل البعد الثاني في عدم استخدام القوى العاملة استخداما أمثل، وقد أوضحت المدرسة الكلاسيكية نوعين من البطالة: يعرف النوع الأول بالبطالة الاختيارية، ويقصد بها الأفراد القادرون على العمل وغير الراغبين فيه عن مستويات الأجور السائدة، بينما يمثل النوع الثاني البطالة الإجبارية وهي وجود أفراد قادرين على

العمل وراغبين فيه عن الأجور السائدة؛ ولكنهم لا يجدونه.

ونلاحظ أن رواد الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث يرون أن البطالة يمكن أن تنقسم إلى أربعة أنواع، هي: (البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة المقنعة). (نفس المرجع، ص19)

أما البطالة الاحتكاكية فتشير إلى وجود أفراد بدون عمل، وقادرين عليه، ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها، ويحدث هذا النوع من البطالة بسبب التنقلات المستمرة للعاطلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل.

و يُقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة انخفاض الطلب على نوع معين من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بعض الجوانب من الاقتصاد.

و البطالة الدورية هي التي تحدث نتيجة التذبذب في الدورات الاقتصادية نتيجة انخفاض الطلب الكلي أو الانفاق الكلي، وهو ما يحدث في فترات الركود والكساد.

أما البطالة المقنعة فهي وجود قوة عاملة تزيد من حاجة الانتاج السائد.

أما البطالة السافرة فتعني عدم مشاركة مجموعة كبيرة من السكان في سوق العمل وفي المجتمع بأي صورة من الصور ونتيجة لأي سبب من الأسباب ، ويرجع ذلك إلى النمو المتزايد في عدد السكان وعدم مواكبته لسوق العمل، وهذا النوع ينتشر بين الشباب وما يطلق عليه ببطالة الخريجين. (محمد شفيق: 1991، ص61)

العمل :-

هو مجهود إرادي عقلي أو بدني له حد أدنى من المؤهلات العلمية والاستعدادات البدنية والمستلزمات الشخصية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق منها شخصية الفرد (محمد فالوقي: 1996، ص19).

بينما يعرف سوق العمل بأنه ذلك السوق الذي يتوسط الطلب عن العمل باعتباره طلب مشتق من أجل انتاج السلع والخدمات، وبين المعروض من العمل في المجتمع، ويتحدد الأجر بناءً على المعروض من العمل وبين الطلب علية وقد يحدث خلل في سوق العمل بسبب تراجع الطلب على العمل وذلك لتراجع أداة النشاط الاقتصادي للدولة ودخولها في حالة الكساد او نتيجة تراجع المعروض من العمالة نتيجة لخصائص هذه العمالة غير المؤهلة لسوق العمل أو انخفاض القوة البشرية في المجتمع أو لغيرها من الأسباب، وقد يحدث الخلل في الأجر الذي يحصل علية العامل بما لا يناسب مع ما تقدمه

من عمل. (المعهد العربي للتخطيط : 2003، ص19)

الشباب :-

يمكن تصنيف الشباب طبقاً للمعايير التالية :-

- المعيار الزمني : وهو تحديد السن المناسبة لمصطلح شباب وفي هذه الدراسة نبدأ من سن 18 سنة إلى غاية سن 40 سنة.
- المعيار السلوكي : وهو الذي يحدد مرحلة الشباب باعتبارها المرحلة التي تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات طابع مميز والذي يتحرر من الطابع العمري أو الزمني.
- المعيار الاجتماعي : وهو الذي يحدد فترة الشباب بأنها تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية، ويؤدي دوراً في بنائه.
- المعيار النفسي : وهو الذي يرى أن الشاب حالة نفسية تتسم بالحيوية والنشاط والقدرة على النشاط الذهني والقدرة على تحمل المسؤولية واكتساب الخبرات والتجارب والمعارف في مجال الحياة.

حجم وأبعاد مشكلة البطالة في المجتمع الليبي :-

عرف المجتمع الليبي البطالة كغيره من المجتمعات بسبب ندرة موارده قبل اكتشاف النفط وبسبب ما تعرض له من كوارث بسبب غزوات الطامعين في أرضه حيث شهدت السنوات السابقة للاحتلال الإيطالي حالة من الفقر والجفاف ثم نجد بعد سنوات الاحتلال الإيطالي عانى المواطن الليبي لعدة سنوات من التهميش والبطالة والمجاعة والفقر ولكن بعد اكتشاف النفط وتصديره في عام 1963م أخذت واردات الدولة ترتفع بمعدلات عالية سمح لها بالتوسع في مجال التوظيف ونشطت الحركة الاقتصادية خاصة في القطاع الخاص الذي بدأ يسهم في ايجاد فرص عمل جديدة ولكن أغلب الداخلين لسوق العمل احتل وظائف متدنية؛ وذلك بسبب تدني الحالة التعليمية في ذلك الوقت حيث نجد أن الوظائف ذات المستوى التعليمي المطلوب سواء في مجال النفط او في دواوين الحكومة خصصت للعمالة غير الليبية، حتى وصلت عام 1980م إلى نسبة 40٪ من أصل القوة العاملة الليبية؛ ولكنّ تصدير النفط، وزيادة أسعاره، وتحسن مستوى الدخل، وزيادة مستوى الدخل القومي من واردات النفط أسهم في زيادة نسبة النمو السكاني؛ حيث كان معدل النمو السكاني في عام 1964، 3.7٪ وأرتفع في تعدا 1973م إلى نسبة 4.1٪ ليصل عام 1984م إلى نسبة 4.48٪ وكلما زاد عدد السكان في ليبيا ازدادت مشكلة البطالة؛ حيث تلاحظ أن عام 2013م ازداد عدد السكان وازداد معه عدد العاطلين إلى حوالي 400 ألف نسمة؛ حتى بلغت على مستوى المجتمع الليبي إلى حوالي

19٪ وبذلك نلاحظ أن نسبة الشباب في المجتمع الليبي تعد عالية، ويعد المجتمع الليبي مجتمعاً شاباً ؛ حيث بلغت نسبتهم أكثر من 60٪. (عبدالرزاق موسى: 2014، ص140)

و المرحلة العمرية الأكثر التي تعاني من البطالة هي من سن 18سنة إلى سن 40عام من الجنسين حيث بلغ مجموع الباحثين عن العمل وفق تعداد 2006 حوالي 347594 وكان عدد الذكور 258275 مقابل 89319 من الإناث، وبذلك فإن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية يقدر بحوالي 20.74٪ وهذه النسبة ترتفع بين الذكور إلى حوالي 21.55٪ وتنخفض بين الإناث إلى حوالي 18.71٪. (التعداد العام للسكان: 2006، ص61)

إن المراجعة السريعة لسوق العمل الليبي تطلب الوقوف على الاحتياجات من المهن الفنية؛ لأن غالبية الباحثين عن العمل هم خريجو العلوم الإنسانية أو حتى بدون مؤهل، في حين أن الحاجة ماسة إلى خريجي العلوم التطبيقية.

إن إعادة تنظيم سوق العمل في ليبيا لا يمكن ان ينحصر في استيعاب الخريجين الجدد فقط؛ بل يجب أن تتضمن إعادة تأهيل قوى العمل القائمة والمتكدسة في قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام والتي تبلغ نسبتها أكثر من 65٪ من أصل قوة العمل فيجب إعادة توزيعها على مواقع العمل المختلفة، وتخليص سوق العمل من حالة البطالة المقنعة والاستخدام المنقوص. (راضي القلال: 2005، ص76)

و قد بدأت مشكلة البطالة تتفاقم في المجتمع الليبي منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين وبدأت تظهر للعيان؛ وذلك نتيجة متغيرات متعددة شهدها المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة، مما أسهم في بروز مشكلة البطالة بشكل كبير وبالذات بين الخريجين، وهذا ما تؤكده البيانات المتاحة بحدوث طفرة كمية في تعميم التعليم للذكور والإناث؛ ولقد نجم عن هذه السياسة التعليمية حدوث تزايد واضح في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي؛ حيث تبين أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي حوالي 38.8٪ من مجموع السكان في سن التعليم من 6 - 24 عام. (الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات: 2003، ص46)

ونجد أغلب هؤلاء قد اختاروا الكليات النظرية ليتخرجوا منها، ونلاحظ اتجاه هؤلاء الخريجين للعمل بالوظائف الادارية تاركين الأعمال المهنية للعمالة الوافدة. ومن البيانات المتوفرة عن طريق الجامعات الليبية لعا 2006 يتبين أن حصة العلوم الاجتماعية الإنسانية تصل إلى ثلاثة أرباع حجم الخريجين، والباقي هو من حصة التخصصات العلمية والطبية؛ حيث تذهب 47٪ للعلوم الأساسية

20٪ للتخصصات الطبية 33٪ هي حصة التخصصات الفنية " الهندسية والزراعية ". (التقرير السنوي: 2007، ص27)

وقد بدأ يتدفق الخريجون إلى المؤسسات الحكومية، ولكن بصورة تجاوزت قدرات تلك المؤسسات على امتصاصها، وبشكل فاق احتياجاتها الاستيعابية الفعلية، وخلال عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات لم تظهر بوضوح الفجوة بين وفرة الخرجين وندرة الوظائف بسبب استمرار الدولة في دعم نهجها لتشغيل الخرجين من جهة ، ووجود مشاريع تنموية ضخمة وكبيرة ، فضلاً عن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ نتيجة لما اتبع من سياسات توسعية مالية ونقدية كثفت من حجم الطلب على قوة العمل المحلية والأجنبية؛ ولكن منذ منتصف التسعينيات شهد المجتمع الليبي مجموعة من التحديات والصعوبات التي ألقت أعباء ضخمة على ميزانية الدولة وذلك بسبب كثرة الإنفاق وعلاقاتها المتدهورة مع الغرب وتذبذب أسعار النفط والانخفاض السريع، وارتفاع معدلات التضخم ، كل ذلك أسهم في انتشار ظاهرة البطالة مع استمرار المؤسسات التعليمية في تخريج مزيد من أفواج الخريجين الذين امتلأت بهم المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة، فأصبحوا مكتظين في القطاع الخدمي والحكومي بشكل واضح، ولم يعد هناك توافق بين أعدادهم ومهامهم الوظيفية وانتاجهم ، فنتج عن ذلك أن ازدادت معاناة الدولة نتيجة التزاماتها بتشغيل هؤلاء الخريجين بعد أن تضاعفت تكاليفهم، في وقت ازدادت فيه أعباء الدولة ومسئولياتها، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة في شكل جديد يتمثل في انتشار بطالة المتعلمين وبوجه خاص بطالة خريجي الجامعات، ويدلل على ذلك ارتفاع معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً 15 سنة فما فوق قد وصل إلى 20,74٪ وذلك حسب تعداد عام 2006م.

وبالتركيز على البيانات الخاصة بتطور حجم البطالة في المجتمع الليبي ككل في تعداد 2006م نجد أنها شهدت تحولاً كبيراً أدى إلى تزايد معدل البطالة كما يتضح من الجدول (1) .

توزيعات القوة البشرية		عدد الأفراد		
		ذكور	إناث	المجموع
العاملون اقتصادياً	يعمل	940133	388153	1328286
	يبحث عن عمل وسبق له العمل	6060	748	6808
	يبحث عن عمل لأول مرة	252215	88571	340786
	مجموع الباحثين عن عمل	258275	89319	347594
مجموع السكان العاملين اقتصادياً		1198408	477472	1675880

غير العاملين اقتصادياً	طلاب	430362	428019	858381
	ربات بيوت		845552	845552
	متقاعدون	164371	15071	179442
	غير ذلك	53344	39720	93064
	مجموع غير الباحثين اقتصادياً	468077	1328362	1976439

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، بتاريخ تعداد عا 2006، ص 61.

تبين من خلال ذلك أن مفهوم القوة البشرية تضم جملة السكان من هم في الفئة العمرية من 15- 65) عام، أما القوة العاملة المحلية فهي نسبة السكان المشاركين في النشاط الاقتصادي من حجم القوى البشرية والقوة العاملة في المجتمع الليبي هي جميع السكان العاملين فعلاً في المجالات الاقتصادية.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن أعداد الباحثين عن العمل بلغ حوالي 347594 نسمة، وذلك حسب تعدا 2006م، وما لبث أن تطور إلى حوالي 400000 ألف نسمة عام 2013م وفي ظل هذه البيانات نجد أن حجم البطالة في تزايد في الآونة الأخيرة، وهذا ما يفرض علينا ضرورة تناول العوامل التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي فالبطالة في ليبيا قد تطورت في السنوات الأخيرة لتصبح مشكلة هيكلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل وخصائص القوة العاملة الوطنية؛ ولهذا فمن أهم العوامل التي لها تأثير متزايد على معدلات البطالة في المجتمع الليبي ما يلي :-

1. العامل الديموغرافي وسوق العمل:

يتضح من بيانات آخر تعداد أجري في ليبيا عا، 2006م أن إجمالي السكان النشطين اقتصادياً بلغ 1675880 نسمة من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر وهو رقم يصل إلى أكثر من ثلث عدد العاملين فعلاً وهناك احتمال لتزايد هذه الأعداد في القوى العاملة الليبية الداخلة إلى سوق العمل إذا استمر اسهام المرآة في قوة العمل في الارتفاع عما هي عليه الآن بسبب تزايد أعداد الإناث في مراحل التعليم كافة؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن نسبة الإناث إلى إجمالي الذكور قد بلغت حوالي 88٪ ولهذه النسبة دلالات مهمة؛ إذ إن توفير فرص عمل لهذه النسبة العالية من الإناث الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي لأمر صعب؛ نظراً لصعوبة الظروف الاقتصادية التي تواجه هذه الفئة من المجتمع التي تزيد من رغبتهن في العمل، أما الجانب الآخر فهو عجز سوق العمل عن

استيعاب قوة العمل الجديدة؛ حيث ضاقت القطاعات الحكومية بالعاملين الذين تكدسوا في القطاعات والمؤسسات الحكومية، بغض النظر إلى الحاجة إليهم؛ ما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة وبالذات بطالة الخريجين، وكان ذلك نتيجة لسياسات التعيين أو التوظيف الاجتماعي التي انتهجتها السلطات الليبية منذ عا 2000م إلى الآن، ولذا فمن الممكن أن تتخلى الدولة عن سياسات التوظيف نهائياً نتيجة لتكديس الموظفين في القطاع العام وفي غياب تام من القطاع الخاص الذي من الممكن أن يستوعب جزءاً كبيراً من العمالة الوطنية؛ حيث تبلغ مخصصات المرتبات في الميزانية العامة للدولة الآن أرقاماً عالية جداً ؛ رغم أن اقتصاد الدولة هو اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط فقط ، فأصبحت عملية التوظيف هي عملية إرهاق ميزانية الدولة.

2. مخرجات النظام التعليمي:

من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل واضح وكبير على بروز ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي، أن مخرجات النظام التعليمي هي انعكاس لحالة قوة العمل، والواقع أن سياسة التعليم في المجتمع الليبي عبر السنوات الماضية قد أسهمت في خلق قفزة نوعية من خلال زيادة أعداد المتعلمين وزيادة امكانياتهم وقدراتهم الخاصة والقضاء على الأمية في المجتمع الليبي، فقد دلت المؤشرات على انخفاض نسبة الأمية من 61٪ عا 1973إلى 40٪ عا 1984، ثم إلى 15,8٪ وفق احصائيات عا 2002. **(تقرير التنمية البشرية 2007، ص 229)**

ونلاحظ أن الإنفاق الهائل على التعليم ومجانيته في ليبيا من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات الإنفاق في مختلف مستويات التعليم في المراحل العمرية من 6- 24) حيث نجد أنها تسجل تصاعداً كبيراً عبر مختلف السنوات؛ مما ساعد على توسيع القاعدة التعليمية، وتوفير البيئة الأساسية والاطار التدريبي، فيلاحظ أن ارتفاع معدلات الالتحاق داخل هذه الفئة العمرية قد ارتفع ليصل إلى 91٪ بالنسبة للذكور و 98٪ بالنسبة للإناث وذلك حسب احصائيات عام 2006. **(النتائج النهائية لتعداد العام 2006)**

ومن خلال الاهتمام بالتعليم والعناصر المتعلمة فمن جامعة واحدة أيام المملكة أصبح عدد الجامعات الآن في ليبيا حوالي 27 جامعة موزعة على مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى المعاهد العليا، والكليات التقنية لتخريج أعداد كبيرة للتنافس على سوق العمل؛ إلا أنه إلى حد الآن لم تتم الاستفادة من هؤلاء الخريجين بالشكل العلمي المطلوب؛ وذلك لاتجاه هؤلاء الخريجين للعمل بالوظائف الادارية؛ مما نتج عنه بطالة كبيرة بين الشباب المتعلمين تسمى ببطالة الخريجين.

3. تركز القوى العاملة الليبية في القطاع العام:

إن الهدف الأساسي لسياسة التنمية الاقتصادية هو خلق قاعدة انتاجية تقوم على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي، والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وسعياً لتحقيق ذلك فقد تم الانفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة الصناعة الكهرباء البناء والتشييد إلا أنه بدون جدوى وبدون تنظيم لهذه العمالة.

وبناء على ذلك فقد شهد حجم الاستخدام توسعاً ملحوظاً في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ارتفع عدد القوى العاملة من 10186 ألف عام 1990 إلى 1445 ألف عام 2000 ثم تواصل هذا الارتفاع ليصل 16758 ألف عامل عام 2006. **(الكتيب الإحصائي 2007، ص 31).**

حيث استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من نسبة القوى العاملة مما أحدث إرباكاً في هيكلة الاقتصاد العام نتيجة لعملية التوظيف التي حدثت في المجتمع الليبي .

وعلى سبيل المثال نلاحظ ما خلفه القانون الذي أصدر سنة 1369هـ رقم 1) بشأن المؤتمرات واللجنان الشعبية والذي أعطى المؤتمرات الشعبية حرية التعيين وبالفعل نتج عنه صدور العديد من قرارات التوظيف على مستوى ما يسمى سابقاً بالشعبيات مع العلم بأن هذا التوظيف لم يكن منظماً أو حسب احتياجات القطاعات؛ بل غابت عنه الدقة في اختيار المهنة أو المستوى التعليمي، بل كانت القرارات عشوائية، وشابها نوع من عدم الجدية والشفافية في التعيينات، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص في المجتمع الليبي يعتبر مؤهل من حيث مستويات الرواتب وشروط الخدمة والمستوى الوظيفي لجذب العمالة ومنافسة العمل الحكومي إلا أن عدد العاملين في هذا القطاع ما زال محدوداً للغاية، وهذا يؤكد أن عوامل الجذب في القطاع الحكومي لا تزال أقوى من القطاع الخاص وذلك من حيث عدد ساعات العمل في القطاع الحكومي أقل والضمان الاجتماعي الذي يمنحه النظام الحكومي، وسهولة العمل كلها حوافز تبدو أقوى لجذب العمالة للقطاع العام من القطاع الخاص.

4. العوامل الثقافية والاجتماعية في المجتمع الليبي:

هناك ثقافة سائدة بين أفراد المجتمع الليبي تشجع على العمل في الوظائف الإدارية مقابل الإحجام عن العمل في الوظائف المهنية التي تحتاج إلى مجهود عضلي، ومن خلال تحليل وتحديد التغيرات الاجتماعية العديدة من بينها نسق القيم، فالعمل اليدوي أو الحرفي مثلاً والنظرة إليه نظرة سلبية ونظرة الآخرين للعاملين بهذا المجال - كلها مسائل ترتبط بالنسق القيمي السائد في المجتمع فكل ذلك أسهم في ضعف الإقبال على التعليم المهني على الرغم من اهتمام الدولة بهذا

القطاع فيرجع ضعف الإقبال على هذا النوع من التعليم إلى قصور نظرة المجتمع لمكانة العامل اليدوي، فنسق القيم السائدة في المجتمع الليبي ما زالت تنظر بالدونية للمهن اليدوية والحرفية من جانب الليبي؛ ولذلك يعاني من نقص حاد في العاملين في هذه المهن فيتم تعويضه من خلال العمالة الوافدة.

كما تلعب أساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع الليبي دوراً سلبياً في النظرة إلى العمل الحرفي واليدوي والعزوف عنه وبالتالي تؤثر هذه الظاهرة على زيادة معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الليبي وبهذا يتضح أن البطالة ظاهرة معقدة يسهم في تشكيلها وتضخمها عدد كبير من المتغيرات والعناصر منها ما هو مرتبط بالعوامل الثقافية والاجتماعية وما هو مرتبط بالعامل الديموغرافي وما هو مرتبط بالنظام التعليمي ومخرجاته وما هو مرتبط بالعمل بالقطاع العام إذ أن البطالة في المجتمع تتأثر إلى حد كبير بالتوجهات والسياسات التي تتبناها الدولة في مجال توظيف القوى العاملة .

الاجراءات المنهجية للدراسة :-

المنهج : لقد اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المسح الاجتماعي وتم اختيار عينة عمدية قوامه 60 مفردة ممن يعانون من البطالة من الجنسين والمسجلين بمنظومة الباحثين عن العمل بمكتب العمل والتأهيل بمدينة ترهونة.

مجالات الدراسة :-

- المجال البشري: فقد اهتمت الدراسة بالشباب الذين يعانون من البطالة من تراوح أعمارهم من 18- 40 سنة من الجنسين.
- المجال المكاني والزماني: فقد تم اختيار مدينة ترهونة وهي تقع في الجنوب الشرقي لمدينة طرابلس وتبعد عنها مسافة 88كم، وأجريت الدراسة الميدانية بـ 3 ٬ 3 ٬ 2022م إلى 20 ٬ 4 / 2022م.

وسيلة جمع البيانات :-

اعتمدت الدراسة على استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية من الشباب العاطل عن العمل واحتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة حول تصور الشباب لأسباب البطالة وسبل علاجها وماهي أثارها على الفرد والمجتمع ، وتم إجراء مقابلة مع مدير مكتب العمل والتأهيل ترهونة.

تحليل النتائج :-

بعد أن تم جمع البيانات وتفريغها قام الباحث بعرض النتائج التي توصل إليها مستخدماً النسب المئوية لحساب التكرارات لإجابات أفراد العينة وفق الآتي:-

جدول (2) يبين الخصائص العامة للعينة

الخصائص	البيان	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	26	٪43
	أنثى	34	٪57
فئات العمر المختلفة	أقل من 20 سنة	2	٪3
	من 20- 25	20	٪33
	26 - 30	18	٪30
	31 - 35	17	٪28
	36 - 40	3	٪5
المستوى التعليمي	تعليم أساسي	8	٪13
	تعليم متوسط	19	٪32
	تعليم جامعي	33	٪55
التخصص	علوم تطبيقية	19	٪32
	علوم نظرية	41	٪68

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة الإناث كانت 57% من إجمالي أفرد العينة ولأن أغلب المسجلين بمنظومة العمل والتأهيل هم من الخريجين، ونلاحظ أن أكبر نسبة من الخريجين هي من الإناث بسبب تواجدهن في الجامعات ، ونلاحظ ان أكثر تركز للبطالة من فئات العمر هي في الفئة الواقعة بين 20- 25 سنة بنسبة 33٪ ثم الفئة العمرية من 26- 30 سنة بنسبة 30٪ ثم الفئة من 31- 35 بنسبة 28٪ أما من حيث المستوى التعليمي فتتركز البطالة لدى من كان تعليمهم تعليماً جامعياً بنسبة 55٪ من إجمالي العينة وهم أغلبهم من التخصصات النظرية حيث كانت نسبهم حوالي 41٪ من إجمالي العينة.

جدول (3) يبين أسباب ظاهرة البطالة بين الشباب في المجتمع الليبي .

ت	أسباب البطالة	نعم	لا

		ك	٪	ك	٪
1	قلة فرص العمل بالقطاع العام	54	٪90	6	٪10
2	غياب التخطيط في مؤسسات الدولة	52	٪87	8	٪13
3	الوساطة والمحسوبية	45	٪75	15	٪25
4	عزوف الشباب عن العمل اليدوي	42	٪70	18	٪30
5	عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص	40	٪67	20	٪33
6	زيادة الاعتماد على القوة العاملة الوافدة	36	٪60	24	٪40
7	عدم استقرار الجهاز الإداري	30	٪50	30	٪50
8	بعض التخصصات أصبحت غير مطلوبة في سوق العمل	29	٪48	31	٪52
9	عدم ربط مخرجات التعليم بسوق العمل	27	٪45	33	٪55
10	ضعف التأهيل العلمي والتدريب العملي	25	٪41,6	35	٪85,4
11	قلة الاستثمار في الأنشطة الانتاجية	19	٪31,7	41	٪68,3

من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) وما يخص أسباب ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي من وجهة نظر أفراد العينة، وبعد ترتيبها على التوالي من حيث الأسباب الأكثر تأثيراً في البطالة في الجدول نلاحظ أنه كانت في قمة الأسباب قلة فرص العمل بالقطاع العام؛ حيث من أجاب بنعم كانت بنسب 90٪ مقابل من أجابوا (بلا) بنسب 10٪ وهذا يفسر أن فرص العمل في القطاع العام محدودة جداً بسبب تراكم العمالة في هذا القطاع، ونتج عنه من عشوائية في قرارات التعيين في العقود الماضية حتى أصبح القطاع العام مكتظاً بالموظفين، وغير قابل لاستيعاب توظيف جديد وهذا دليل على وجود بطالة مقنعة أو ما يسمى ببطالة الخريجين، أما السبب الثاني فهو غياب التخطيط بين مؤسسات الدولة، حيث بالفعل لا توجد استراتيجية خاصة بين سياسة التعليم واحتياجات سوق العمل من الخريجين، ولا يوجد ربط بين قطاعات الدولة المختلفة وبين قطاع التعليم بالذات العالي منه لتوفير احتياجات هذه القطاعات ، فهذا أدى إلى عجز الدولة عن تعيين هؤلاء الشباب ومنهم من يحمل مؤهلات جامعية، ثم يأتي السبب الثالث والمتمثل في الوساطة والمحسوبية ونلاحظ أن المجتمع الليبي يعاني من الفساد الإداري الذي ما زال منتشراً في جميع القطاعات العامة والخاصة ، ونلاحظ أنه أثر كثيراً على سياسة التوظيف وبالذات لما صدر القرار الذي ينص على أن المؤتمرات الشعبية سابقاً هي من تدير شؤونها ، وكلفت بإصدار قرارات تعيين تفتقر إلى الشفافية والجدية في اختيار

الكوادر المراد توظيفها ؛ بل دخلت فيها الوساطة والمحسوبية ثم يأتي بعد ذلك السبب الرابع وهو عزوف الشباب عن العمل اليدوي وعزوفهم أيضاً عن العمل بالقطاع الخاص مما أسهم في زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة في كثير من المهن ثم السبب الخامس الذي يتمثل في ضعف التأهيل العلمي والتدريب العملي وقلة الاستثمار في الأنشطة الانتاجية ، فكل هذه الأسباب أسهمت في انتشار البطالة بين الشباب ولو بنسبة قليلة.

جدول (4) يبين بعض المشكلات التي تسببها البطالة في المجتمع الليبي

ز	بعض المشكلات التي تسببها البطالة	أوافق		لا أوافق	
		ت	٪	ت	٪
1	ارتفاع معدلات الجريمة بكل أنواعها	53	88,3	7	11,7
2	انتشار تعاطي المخدرات والخمور و المؤثرات العقلية	50	83,3	10	16,7
3	الهجرة خارج الوطن للبحث عن دخل أفضل	43	71,6	17	28,3
4	توثر سلبياً على علاقة العاطل بأسرته	38	63,3	22	36,7
5	ضعف انتماء العاطل للوطن	35	58,3	25	41,7
6	قلة الطموح والإبداع لدى الشباب	32	53,3	28	46,7
7	تخلف أضراراً صحية ونفسية واجتماعية	31	51,6	29	48,3
8	تأخر سن الزواج بالنسبة للشباب العاطل	25	41,6	35	58,3

وفقاً للبيانات الواردة في الجدول السابق والتي تبين بعض المشاكل التي تسببها البطالة في المجتمع الليبي تبين أن زيادة حدة البطالة وانتشارها بين الشباب في السنوات الأخيرة يمثل حسب رأي العينة أهم الأسباب التي جعلت البطالة تمثل مشكلة اجتماعية يجب معالجتها والحد من انتشارها وأهم هذه المشاكل حسب الترتيب وفق أعلى النسب التي وافقت عليها العينة وفق الآتي فكان من أكثر المشكلات الناجمة عن البطالة هي ارتفاع معدلات الجريمة بكل أنواعها مثل السرقة والتزوير والغش والاغتصاب والخطف وغيرها ومن وافق عليها كانت نسبتهم حوالي 88.3٪ من إجمالي العينة مقابل من لا يوافقون على ذلك بلغت نسبتهم 11,7٪ ويأتي في المرتبة الثانية تعاطي الخمور والمخدرات والمؤثرات العقلية بأنواعها حيث بلغ من يوافقون عليها حوالي 83,3٪ من إجمالي العينة مقابل من أجابوا بلا أوافق بلغت نسبتهم حوالي 16,7٪ عندما يفشل الشاب في الحصول على العمل ويصبح له وقت فراغ ممل يتجه إلى بعض المؤثرات العقلية ظناً منه بأنها تنسيه همومه ومشاكله

الناتجة من عدم حصوله على عمل، وهكذا تتعدد المشاكل الناتجة عن البطالة من الهجرة إلى خارج الوطن للبحث عن دخل أفضل وبالذات هجرة العقول، ثم إن البطالة تؤثر على علاقة الشباب بأسرته وضعف انتمائه إلى الوطن ويشعر بالاغتراب داخل المجتمع نتيجة لمشكلة البطالة، فيقل الطموح والإبداع لدى الشباب العاطل عن العمل ؛ فتخلف البطالة أضراراً صحية ونفسية واجتماعية على الشباب العاطل عن العمل، وتسبب مشكلة التأخر في الزواج؛ وذلك لعدم الحصول على دخل كافٍ للإنفاق على تكوين أسرة فكل هذه المعطيات تشير إلى أهمية كل عامل من هذه العوامل في بروز ظاهرة البطالة كمشكلة يعاني منها الشباب الليبي .

ينبغي على المجتمع الليبي العمل حثيثاً لتجاوز أزمات مستفحلة تؤثر بصورة مباشرة على نسبة البطالة ؛ فغياب الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل، وبسبب عدم وجود استراتيجيات عمالية كل ذلك يؤدي إلى تفاقم الوضع المعيشي وتزايد نسبة البطالة في المجتمع.

جدول (5) يبين رأي عينة الدراسة حول أهم الحلول للحد من ظاهرة البطالة بين الشباب في المجتمع الليبي

ت	أهم الحلول للحد من ظاهرة البطالة	أوافق		لا أوافق	
		ت	٪	ت	٪
1	ربط مخرجات التعلم باحتياجات سوق العمل	58	96.7	2	3.3
2	تشجيع المشروعات الصغرى والكبرى وفتح قروض للشباب	52	86.7	8	13.3
3	التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وفق مخطط علمي	50	83.3	10	16.7
4	توعية الشباب بأهمية التعليم المهني وتشجيعه	43	71.7	17	28.3
5	الأولوية للعنصر الوطني في العمل بالذات في الشركات الأجنبية	41	68.3	19	31.7
6	تطوير التعليم بعيداً عن الدراسة النظرية والتركيز على الجانب العملي وما يناسب سوق العمل	37	61.7	23	38.3
7	تطوير القطاع العام الخدمي بحيث تستطيع استيعاب جزء كبير من الشباب	33	٪55	27	45
8	فتح آفاق الاستثمار في المشروعات الإنتاجية	31	51.7	29	48.3

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ بأن هناك تأكيداً من عينة البحث بوجود مجموعة من الحلول للحد من ظاهرة البطالة بين الشباب يمكن توضحيها وفق الآتي حيث في

الترتيب الأول ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل وكانت نسبة الموافقة 96.7٪ من إجمالي عينة الدراسة وهي نسبة عالية و تأكيداً منهم أن هناك وعياً بالاهتمام بالتعليم ومخرجاته وذلك للحد من بطالة الخريجين، تم يأتي في الترتيب الثاني تشجيع المشروعات الصغرى والكبرى وفتح قروض للشباب ، حيث كانت نسبة الموافقة عليها 86.7٪ من إجمالي العينة وهو أيضاً وعي بضرورة مشاركة القطاع الخاص في التخفيف من حدة البطالة وانتشارها في المجتمع ثم يأتي في الترتيب الثالث ضرورة التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص وفق تخطيط علمي منظم وكانت الموافقة عليها بنسب 83.3٪ من إجمالي العينة ، ثم في الترتيب الرابع توعية الشباب بالتعليم المهني، وكانت نسبة من وافق على ذلك حوالي 71.7٪ من إجمالي العينة ، ثم جاء في الترتيب الخامس من خلال هذه الحلول هي الأولوية للعنصر الوطني بالتوظيف وكانت نسبة الموافقة قد بلغت حوالي 68.3٪ ثم يأتي بعد ذلك ضرورة الاهتمام بتطوير التعلم والتركيز على الجانب العملي بدلاً من الجانب النظري ، وبلغ من يوافقون على ذلك 61.7٪ ثم ضرورة تطوير القطاع العام الخدمي؛ وذلك لاستيعاب العمالة الجديدة فمن وافق على ذلك كانت نسبتهم 55٪ وأخيراً ضرورة فتح آفاق الاستثمار في المشروعات الانتاجية فمن وافق على ذلك بلغت نسبتهم 51.7٪ من إجمالي عينة الدارسة.

ومن خلال ذلك تبين أن تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل وغياب خطط التدريب وإعادة التأهيل في أغلب القطاعات مما يؤثر على محصلة الأداء الاقتصادي؛ هذا مما أدى بأفراد العينة إلى التركيز على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل والاتجاه إلي القطاع الخاص لتخفيف الضغط على القطاع الحكومي في عملية التوظيف.

جدول (6) يبين رأي عينة الدراسة حول شعور الفرد وانتمائه نحو المجتمع

إجابات العينة	نعم		لا	
	ت	٪	ت	٪
البطالة بسبب السخط والإحباط	58	96.7	2	3.3
الحزن والأسى	56	93.3	4	6.7
ضعف الانتماء للمجتمع	56	93.3	4	6.7
اللامبالاة	53	88.3	7	11.7

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق حول رأي عينة الدراسة عند شعور الفرد وانتمائه نحو المجتمع فإن البطالة تسبب السخط والإحباط جاءت أولاً ، ثم بالترتيب بعدها الحزن والأسى، ثم

ضعف الانتماء للمجتمع، وأخيراً اللامبالاة . وتؤكد هذه النتيجة أن قلة فرص العمل المتاحة أمام الشباب وبأعداد كبيرة وخاصة الجامعي منهم نتيجة اكتظاظ القطاع الحكومي بقوة العمل وعجز الدولة عن توفير فرص عمل هذا كله أسهم في أن يكون هؤلاء الشباب ينتابهم شعور بالسخط والإحباط والحزن والأسى، ويكون لديهم ضعف في الانتماء لمجتمعهم ويسود لديهم سلوك اللامبالاة تجاه كثير من الأشياء التي تحدث حولهم بما فيها الأحداث السياسية وغيرها.

أما ما يخص وقت الفراغ وعندما يتعلق الأمر بالشباب عموماً والشباب الجامعي المتعطل خصوصاً نلاحظ أن هذا الشباب يشكل فئة مميزة في أي مجتمع لأسباب ذاتية وموضوعية؛ لأنهم موجودون في جميع طبقات المجتمع وفئاته كلها، وهم من أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً ، وهم أكثر الفئات تأثراً بالمتغيرات التي تحدث حولهم ، وهم الأكثر قابلية ومشاركة فيها وسرعة توافقهم مع هذه التغيرات والتكيّف معها، كما تتصف هذه الفئة بالعطاء والإبداع ؛ لأنهم هم المؤهلون علمياً وسلوكياً للنهوض بمسؤوليات بناء الدولة ؛ لكن كثرة أوقات الفراغ لدى الشباب العاطل، وعدم استثمارها بصورة سليمة سوف يؤدي إلى وقوع الشباب في أزمات مثل القلق والتوتر والملل والانهيار الأخلاقي وافتقار الشعور بالانتماء إلى الوطن، ومن خلال الدراسة الميدانية نلاحظ من أجابوا بنعم حول أن البطالة هي أحد أسباب وجود وقت فراغ يؤثر على العاطل بلغت نسبتهم حوالِ 96٪ من إجمالي العينة، وأنهم غير مستفيدين من هذا الوقت.

ملخص نتائج الدراسة :-

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمها:-

أولاً: من أسباب البطالة في المجتمع الليبي ما يأتي:-

1- قلة فرص العمل بالقطاع العام.
2- غياب التخطيط في مؤسسات الدولة.
3- الوساطة والمحسوبية .
4- عزوف الشباب عن العمل المهني واليدوي .
5- عزوف الشباب عن العمل بالقطاع الخاص.

ثانياً: بعض المشكلات التي تظهر نتيجة انتشار البطالة في المجتمع الليبي:-

1- ارتفاع معدلات الجريمة بكل أنواعها.
2- انتشار تعاطي المخدرات والخمور والمؤثرات العقلية.

3- هجرة الشباب خارج الوطن.

4- ضعف الانتماء للوطن.

5- تؤثر البطالة سلباً علي علاقة الشباب العاطل بأسرته.

6- قلة الطموح والإبداع.

7- تخلّف البطالة أضراراً على الشاب العاطل وهي أضرار صحية ونفسية واجتماعية.

ثالثاً: أهم الحلول المقترحة من الشباب للحد من ظاهرة البطالة في المجتمع:-

1- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

2- تشجيع المشروعات الصغرى والكبرى وفتح قروض للشباب.

3- التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وفق تخطيط علمي.

4- ضرورة توعية الشباب بأهمية العمل المهني واليدوي.

5- تطوير التعلم والاهتمام به، والتركيز على الجانب العملي يكون أكثر من التركيز على التعليم في الجانب النظري.

رابعاً: تأثير البطالة على قضية الانتماء للمجتمع لدى الشباب:-

أوضحت الدراسة بأن هناك حالة من عدم الانتماء للمجتمع لدى الشباب بسبب البطالة تمحورت حول السخط والإحباط والحزن والأسى وضعف الانتماء للمجتمع والشعور باللامبالاة تجاه بعض قضايا المجتمع؛ مما ساعد على تكريس هذه الحالة هو عجز الدولة عن توفير فرص عمل مناسبة لكل خريج.

خامساً: تأثير البطالة على وقت الفراغ لدى الشباب:-

إن غالبية المبحوثين يعانون من طول وقت الفراغ وهذا الشعور يدل على أن ظاهرة وقت الفراغ تؤدي إلى أنشطة روتينية تبعث على الملل، كما أن هؤلاء لا يجدون شيئاً مفيداً يفعلونه، ثم إنهم لا يستفيدون من هذا الوقت في أعمال نافعة على أنفسهم أو على المجتمع.

التوصيات

1- العمل على تطوير نظم التعليم وبالأخص التعليم المهني والتقني.

2- ايجاد سياسات دائمه للقيام بالمشروعات الصغرى حتي يتمكن الشباب من شق طريقهم في الحياة.

3- لابد من إيجاد نوع من التعاون والشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتخفيف الضغط على التوظيف في القطاع الحكومي.

4- بناء سياسات تشغيل متطورة ومرنة ومستدامة والاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة في ذلك.

5- لابد من تطوير البنى التحتية في مجال المعلوماتية لتستجيب بكفاءة عالية لما يطلب من بيانات وإحصائيات حول القوة العاملة.

قائمة المراجع :-

1. اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للقوى العاملة، التقرير السنوي 2007.
2. المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العد 16 2003.
3. النتائج النهائية للتعداد، عا 2006.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكا 2006.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشري 2007- 2008 طرابلس.
6. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 طرابلس.
7. الهيئة الوطنية للمعلومات، الكتيب الإحصائي 2007.
8. راضي محمد القلال، القطاع الاقتصادي غير المنظم في ليبيا 2004، المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، العد 3 شو 9، سن 2005.
9. عبدالرزاق موسى، دراسة اجتماعية الظاهرة بطالة النسيان، واثارها علي العلمية بالمجتمع الليبي، مجلة العلوم الانسانية، كلية الآداب الخمس، جامعة المرقب، العد 9 لسن 2014.
10. محمد شقيق، التنمية والاقتصاد العسكري، مطبعة المعرفة ، القاهر 1991.
11. محمد فالوقي، التدريب أثناء العمل، طرابلس 1996.
12. مصطفى خلف عبدالجواد، علم اجتماع السكان، دار المسير، عمان، الأردن 2009.
13. منظمة العمل الدولية ((سياسات سوق العمل النشطة)) لجنة العمالة والسياسة الفاعلية، 2003.